يقع ما نوى قال قاضي خان لو طلقها واحدة ثم قال جعلت تلك الطلقة بائنة او ثلثاً اختلف الروايات فيه والصحيح انه يصير بائناً لا ثلثاً عند ابي يوسف رحمه الله وهكذا في الخلاصة ايضاً ولو نوى الطلاق عن الوثاق طلقت عن الوثاق وفي الكفاية عن المبسوط انه لو قال انت طالق عن عمل كذا وقع الطلاق قضاء لا ديانة هذا وما ذكر المصنف انما هو بيان ما هو موجب الصريح فلا يقدح مخالفة العارض كما لو قال انت طالق بائن ونوى بقوله بائن طلقة اخرى فانه يقع بائنتان على ما سيجيء ولو قال انت مطلقة او طلقتك او مطلقة لم يكن الطلاق فيها من صريح الطلاق الا بالنية لان هذا اللفظ لم يستعمل عرفاً في الطلاق والذكر المصدر كما اذا قال انت طالق او الطلاق او طلاق او طالق طالق او طلاق طلاق فثلاث ان نوتها اي الثلث في الهداية لو قال انت طالق الطلاق او طالق الطلاق ولو قال اردت بطالق واحدة وبالطلاق اخرى صدق فيقع رجعيتان ان كانت مدخولة والا تبين بالثانية في الخلاصة لو قال انت طالق كل يوم يقع واحدة عند الثلاثة وان نوى ثلثاً فثلث ولو قال انت طالق في كل يوم يقع في كل يوم تطليقة بالاجماع ولو قال انت طالق مع كل يوم تطليقة تطلق ثلثاً ساعة حلف والاداء وان لم ينو الثلث فرجعية واحدة وان نوى الاثنين الا اذا كان امة وذلك لما عرف ان المصدر الواحد انما يدل على الواحدة الحقيقية والثلث ههنا واحد حكمي بخلاف الاثنين الا في الامة وصح اضافتها للطلاق الى كلها كما في انت طالق او الى ما يعبر به عن الكل كالرأس او رقبتك او روحك او جهتك او فرجك او بدنك او جسدك وكذا رمك في رواية اذ يقال هو رميم ويراد نفسه وفي الخلاصة عن المحيط لو قال نصف الاعلى طالق واحدة ونصف الاسفل ثنتين وقعت المسئلة محاذي فانتي

فانتي بعضهم بوقوع الواحدة لان الرأس في الاعلى وبعضهم اعتبر الاضافتين لان الذنب في الاسفل وعن الشيخ لو قال الرأس منك طالق او هذا العضو منك طالق ووضع يده على رأسها لا يقع وقال الامام المحبوبي لو قال رأسك طالق ونوى الفقار عليه لا يعتد به لا يطلق وقال قاضي خان لو قال هذا الرأس طالق مشيراً الى رأسها الصحيح انه يقع كما لو قال راس هذا طالق وصح اضافته الجزء شائع كمضفت او ثلثت او ربعت اذ الشائع محل التقرف كالبيع ونحوه الا انه لا يتجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة لا يصح الى اليد او الرجل عند زفر رحمه الله والشافعي رحمه الله يقع الى كل عضو ولا الى البطن والظهر في الهداية اختلفوا فيها والاظهر انه لا يصح قال قاضي خان هو قول الامام المرغيناني وبعض الطلقة طلقة كاملة فان طلقها نصف طلقة او ثلثها او ربعها مثلاً طلقت واحدة في الهداية لو قال انت طالق ثلثة انصافاً وطلقتين يقع ثلاث لان نصفها تطليقة ولو قال ثلثة انصافاً فتطليقة فقيل يقع تطليقتان وقيل ثلث والاول هو المذكور في فتاوى قاضي خان في الكل وهو الصحيح وفيها انه لو قال نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تطليقة فهي ثلث ولو قال نصفها وربعها وسدسها فهي واحدة ولو قال لنسائه الاربع بتكن تطليقة طلقت كل واحدة وكذا لو قال بينكن تطليقتان او ثلث او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحدة ثلثاً ولو قال خمس تطليقات يقع لكل طالق فان وهكذا الى الثمان وان زاد عليها فلكل ثلث ذكره قاضي خان واثنتان في اثنين واثنان في اثنين وان نوى الضرب في الحساب وعند زفر رحمه الله ثلث اعتباراً لذلك وهو قول الحسن بن زياد وعلى هذا القياس الخلاف في واحدة في اثنين او ثلث في اثنين او واحدة في اثنين او اثنين في اثنين فيقع ثلث في الصورتين ووجه المعية اما تجعل في معنى مع كما هو الظاهر او استنباط معنى حرف الجمع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)